



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 77.20

يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع
بالرباط في 14 سبتمبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020

(كما وافق عليه مجلس النواب في 20 أبريل 2021)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

العميد المختار
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 77.20
يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد
البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا
الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 سبتمبر 2020
وبموسكو في 14 أكتوبر 2020

مادة فريدة

يوافق على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية،
الموقع بالرباط في 14 سبتمبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020.

* * *

اتفاق تعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية

إن حكومة المملكة المغربية ، المشار إليها فيما يلي بـ "الطرف المغربي" ،
وحكومة روسيا الاتحادية ، المشار إليها فيما يلي بـ "الطرف الروسي" ،
وال المشار إليهما معا فيما بعد "الطرفين" ؟
اعتباراً منهما لعلاقات الصداقة بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية ورغبة منها في تعزيزها !
ورغبة منها في تثمين وتحسين التعاون الثنائي المتباين في ميدان الصيد البحري واقتصاد الصيد وكذا
في القطاعات المرتبطة به !

وتأكيداً منهما على التشبث بمبادئ وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المبرمة في 10 ديسمبر 1982
ووفقًا لهذه الاتفاقية فإن المملكة المغربية قد أقامت منطقة اقتصادية خالصة تمتد إلى 200
ميل بحري من شواطئها والتي تمارس داخلها حقوقها السيادية بهدف استكشاف واستغلال والمحافظة
على موارد هذه المنطقة وتديرها!

وعيناً منهما بالاهتمام الذي يوليه للمحافظة، والاستغلال العقلاني للثروات السمكية وحماية البيئة
البحرية؛

وعنراضاً منهما بضرورة التعاون العلمي الوثيق بهدف إعداد إجراءات للحفاظ على الثروات السمكية
واستغلالها العقلاني؛

وعزماً منهما على ضمان الحفاظ على الثروات البيولوجية في المياه المحاذية للسواحل المغربية
وتديرها

وعيناً منهما بأهمية الدور الذي يلعبه قطاع الصيد البحري والصناعات المرتبطة به في التنمية الاقتصادية
والاجتماعية في المملكة المغربية وبالجهود التي تبذلها من أجل جعل هذا القطاع مكوناً أساسياً
لاقتصادها الوطني وانشغالها المشروع بالحفاظ على مكتسباتها في هذا السيند!

وأخذنا بعين الاعتبار أن نشاط الصيد البحري يشكل دورة اقتصادية كاملة؛ وحرصاً منهما على تدعيم
علاقتهما عن طريق تعاون وثيق وعميق؛

وعزماً منهما على تحديد أساليب تعاونهما في ميدان اقتصاد الصيد البحري على أسس المنفعة المتبادلة؛
وإذ تحذوهما الرغبة في تثمين وتنويع تعاونهما في قطاع الصيد؛

اتفقنا على ما يلي:

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

المادة الأولى

يحدد هذا الاتفاق مبادئ التعاون بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية فيما يخص المحافظة على الثروات السمكية في المنطقة الاقتصادية الخالصة للمملكة المغربية واستغلالها، ويحدد شروط قيام الباخر الحاملة للعلم الروسي (المسمى فيما بعد "باخر الصيد الروسية") بالصيد في المجالات البحرية للواجهة الأطلسية والتي تمارس فيها المملكة المغربية حقوقها السيادية وأو الخاصة لولايتها، (المسمى فيما بعد "منطقة الصيد الأطلسية للمغرب").

ترد المقتضيات التالية المتعلقة بامكانيات الصيد وشروط مزاولته والمقابل المالي في ملحقات الاتفاق والتي تشken جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

المادة الثانية

يعملان الطرفان في مجال البحث العلمي المرتبط بالثروة السمكية لا سيما فيما يرتبط بتخطيط وتنظيم رحلات البحث العلمية الضرورية لحفظ الثروات السمكية واستغلالها العقلاني سواء داخل منطقة الصيد الأطلسية للمغرب أو فيما وراء حدودها.

يعملان الطرفان في المجالات المتعلقة بتقنيات وتكنولوجيات الصيد وتقنيات معالجة السمك وبتنمية تربية الأحياء المائية.

تحدد شروط تطبيق هذه المادة من طرف اللجنة المشتركة المغربية الروسية للصيد البحري المنصوص على إنشائها في المادة 17 من هذا الاتفاق والمشار إليها فيما بعد بـ "اللجنة المشتركة"، وكذلك عن طريق المشاورات بين الهيئات المختصة لكلا الطرفين.

المادة الثالثة

1. يشجع الطرفان، طبقا للتشريعات والأنظمة الجاري بها العمل الخاصة بكل دولة على حدة، التواصيل ويساهمون في دعم التعاون بين الفاعلين الاقتصاديين لكلا البلدين في الميادين التالية:

- تنمية الصناعات المرتبطة بالصيد البحري، وخاصة بناء وإصلاح السفن وصناعة معدات وألات الصيد؛
- تنمية المبادرات في مجال المعارف المهنية وتكوين الأطر لفائدة قطاع الصيد البحري؛
- تجارة منتجات الصيد المصنعة؛
- التسويق؛
- تربية الأحياء المائية.

2. ويتم تحديد موضوع وشروط تطبيق التوجهات المشار إليها أعلاه من طرف اللجنة المشتركة.

المادة الرابعة

يتعاون الطرفان في ميدان التكوين البحري المتعلق بقطاع الصيد البحري، وفي هذا الصدد، يمنح الطرف الروسي إمكانيات ومنحا تكوينية بالمؤسسات الروسية المتخصصة لفائدة رعايا مغربية.

سيتم تحديد شروط تنفيذ هذا التعاون داخل اللجنة المشتركة.

المادة الخامسة

1. يتعاون الطرفان، إما ثنائياً أو في إطار المنظمات المختصة بتدبير الصيد، سواء على المستوى الإقليمي أو شبه الإقليمي، من أجل إقرار وتنفيذ تدابير تضمن المحافظة على الثروات السمكية والاستغلال العقلاني لها.

وبتشارك الطرفان بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وسيتم تحديد وإقرار الطرق العملية من أجل إنجاز هذا التعاون، في الوقت المناسب، باتفاق مشترك.

2. من أجل تطبيق متطلبات هذه المادة يقوم الطرفان بحملات استكشافية بواسطة سفن أبحاث روسية في إطار البرامج المعدة من طرف المعهد الوطني للبحث للصيد البحري بالمملكة المغربية، بمساعدة المؤسسات العلمية الروسية للصيد البحري.

يحدد الطرفان كل سنة كثبيات التطبيق الفعلي لهذه الأبحاث العلمية خلال انعقاد دورات اللجنة المشتركة.

3. يمنح الطرف الروسي للطرف المغربي الدعم من أجل تقوية الأبحاث العلمية، وتحسين فعالية تدبير الثروات البحرية ومراقبة استغلالها.

المادة السادسة

1. يمنح الطرف المغربي سفن الصيد الروسية في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب إمكانيات لصيد الأنواع السطحية الصغيرة وذلك طبقاً للشروط المحددة في الملحق ا.

2. يحدد الطرف المغربي سنوياً مكونات مجموع المصطادات حسب الأنواع المصطادة ومناطق الصيد والأسعار المرجعية وكذا عدد ونوع سفن الصيد الروسية المرخص لها بالصيد في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب، وذلك طبقاً لمخطط تهيئة مصايد الأسماك السطحية الصغيرة بالمنطقة الأطلسية.

المادة السابعة

من أجل دعم مساهمة الطرف الروسي للسياسة المغربية المتعلقة بالمحافظة على الثروات البحرية وإعادة تكوين مخزون بعض الانواع المهددة بالاستغلال المفرط، ولتلزم سفن الصيد الروسية العاملة في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب باحترام الأنظمة المغربية الجاري بها العمل وكذا تدابير المحافظة على هذه الثروات وإعادة تكوين مخزون بعض أنواع الأسماك طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982، ولمخططات العمل الدولية وخاصة مخططات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

المادة الثامنة

1. إن ممارسة أنشطة الصيد من طرف السفن الروسية بمنطقة الصيد الأطلسية للمغرب المنصوص عليها في الملحق 11، خاضعة لما يلي:

أ. تسديد الطرف الروسي لتعويض مالي سنوي مقابل حق ولوج السفن الروسية لمنطقة الصيد الأطلسية للمغرب،

ب. تسديد مجهزي السفن الروسية لرسوم رخصة الصيد الممنوحة للسفن الروسية طبقا لأنظمة الجاري بها العمل في المملكة المغربية؛

ج. تسديد مجهزي السفن الروسية لرسوم سنوية متعلقة بحق الصيد الممنوح للسفن الروسية في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب، تتمثل نسبة مئوية من قيمة المنتوج المصنع من طرف السفن الروسية.

2. ويتم تحديد مبلغ التعويض المالي السنوي المتعلق بحق الولوج المنتوج للسفن الروسية في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب وكذا النسبة المئوية المتعلقة بالرسوم السنوية والأسعار المرجعية التي تشكل أساس حساب الرسوم في الملحق 11 لهذا الاتفاق.

3. يؤدى مجهزو السفن الروسية مسبقا وشهريا الرسوم المتعلقة بحق الصيد حسب الحصة الممنوحة لكل سفينة وذلك قبل بداية مزاولة نشاط سفنهم بمنطقة الصيد الأطلسية للمغرب.

4. يعمل الطرفان على ضمان التطبيق السليم لهذه الإجراءات والشروط من خلال التعاون الإداري العالى بين سلطتيهما المختصة.

المادة التاسعة

1. طبقاً لتشريع المملكة المغربية الجاري به العمل، يساهم الطرف المغربي في وضع الشروط الملائمة لإنجاز أنشطة الصيد والعمليات الناتجة عنها، وكذا لدخول مواني المملكة المغربية والخروج منها لفائدة أعضاء أطقم سفن الصيد الروسية المرخص لها قانوناً بالصيد في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب.

2. يمنح الطرف المغربي لسفن الصيد الروسية المرخص لها بالصيد في منطقة الصيد الأطلسية لل المغرب الإمكانيات التالية:

- الرسو والمساحلة والإصلاح؛

- الإنزال والإرکاب والتنقل بين السفن للمعدات التقنية وقطع الغيار؛

- التزود بالماء الشرب والوقود والمؤونة؛

- نقل المنتجات المصنعة من طرف سفن الصيد الروسية وذلك طبقاً لشروط المحددة من طرف اللجنة المشتركة.

3. يتم تحديد شروط إيداع سفن الصيد الروسية، العاملة في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب، في مواني المملكة المغربية طبقاً ل التشريعات الجاري بها العمل والقرارات المتخذة من طرف اللجنة المشتركة.

المادة العاشرة

يلتزم الطرف الروسي باركاب ملاحظين علميين مغاربة على متن سفن الصيد الروسية المرخص لها بالصيد في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب، ومنهم كل التسهيلات الالزمة ل القيام بمهامهم المتفق عليهما بين الطرفين في إطار اللجنة المشتركة.

المادة الحادية عشرة

يلتزم الطرف الروسي باركاب بحارة مغاربة قصد تشغيلهم على متن سفن الصيد الروسية المرخص لها بالصيد في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب حسب الشروط المتفق عليهما بين الطرفين في إطار اللجنة المشتركة.

المادة الثانية عشرة

يمد الطرف الروسي الطرف المغربي بكل المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاط الصيد للسفن الروسية المرخص لها بالصيد في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب، وخاصة المعلومات المتعلقة بالكميات المصطادة من كل نوع وحجم المنتوج الصناعي المحتمل المنقول على متن سفن أخرى، وفقا للإجراءات المحددة من قبل الطرف المغربي.

تخضع كل سفن الصيد الروسية العاملة في إطار هذا الاتفاق للتتبع بواسطة الأقمار الصناعية خلال تواجدها بالمياه المغربية.

المادة الثالثة عشرة

1. يلتزم الطرف الروسي، باتخاذ كل الإجراءات المغروبة تطبيقا لالتزام السفن الروسية التي، تصطاد في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب لمقتضيات هذا الاتفاق وللقرارات المتخذة من طرف اللجنة المشتركة، وكذا للقوانين والأنظمة التي تدير نشاط الصيد في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب، ولمقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعاشر دجنبر 1982.

2. يتبع الطرف الروسي باتخاذ كل الإجراءات الضرورية من أجل تعويض المستعقات غير المؤذنة من طرف السفن الروسية التي لم تف بهذا الالتزام في أجل أقصاه شهرا واحدا غضون شهر واحد أو حتى نهاية هذا الاتفاق على أقصى تقدير.

3. يشعر الطرف المغربي الطرف الروسي، كتابة ومسقطا باجل كاف، بكل القوانين والأنظمة الجديدة في ميدان الصيد البحري بالمملكة المغربية وذلك من أجل ضمان احترامها من طرف سفن الصيد الروسية العاملة في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب.

تطبق سفن الصيد الروسية هذه القوانين والأنظمة في أجل شهر ابتداء من تاريخ توصل الطرف الروسي بالإشعار.

4. إن الإجراءات ذات الطابع التشارعي لا يجب أن تكتسي طابعا تميزيا إزاء سفن الصيد الروسية العاملة في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب أو أن تعرقل ممارسة حق الصيد المنحى للطرف الروسي.

5. من أجل المساهمة في تطبيق مقتضيات هذا الاتفاق، يبقى الطرف الروسي على نشاط تمثيلية الوكالة الفيدرالية الروسية للصيد بالمملكة المغربية.

المادة الرابعة عشرة

1. كل مخالفة لقوانين وأنظمة المملكة المغربية الخاصة بالصيد أو لمقتضيات هذا الاتفاق، مرتكبة من قبل سفينة صيد روسية تعمل في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب، تتم معاقبتها طبقا لتشريع المملكة المغربية الجاري به العمل وكذلك طبقا للمقتضيات ذات الصلة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعاشر دجنبر 1982.

2. في حالة توقيف سفينة صيد روسية عاملة في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب أو جزءها، يشعر الطرف المغربي الطرف الروسي بذلك عبر القناة الدبلوماسية في أقرب الأجال الممكنة.

3. إذا تم توفير كفالة أو أية ضمانة أخرى كافية، يتم رفع الحجز فورا عن السفينة الروسية المعنية ويتم إطلاق سراح طاقمها.

المادة الخامسة عشرة

بناء على طلب الطرف المغربي، يساهم الطرف الروسي في تزويد وحدات التعليب المغربية بالأسماك السطحية بواسطة سفن الصيد الروسية العاملة في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب. يتم تحديد شروط وطرق هذا التزويد باتفاق مشترك بين الفاعلين الاقتصاديين بالبلدين.

المادة السادسة عشرة

حرصا منها على التأكيد من نجاعة التدابير المستخدمة للاستغلال العقلاني والمحافظة على الثروات البيولوجية، يتعاون الطرفان من أجل تقادم وكافحة الصيد غير المشروع وغير المصرح به وغير المنظم في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب وخاصة عبر تبادل المعلومات.

المادة السابعة عشرة

1. لتحقيق أهداف هذا الاتفاق، يحدث الطرفان لجنة مشتركة، ويعين كل طرف ممثليه في هذه اللجنة وذلك وفقا لقواعد ومارسته.

2. تضطلع اللجنة المشتركة على الخصوص بالمهام التالية:

أ. تنبع تطبيق هذا الاتفاق وحل الخلافات المحتملة؛

ب. تشكيل صلة الوصل الضرورية بين الطرفين في القضايا ذات الاهتمام المشترك في

ميدان الصيد البحري؛

ج. وضع البرامج وخطط العمل طبقا لمقتضيات هذا الاتفاق؛

د. تقييم الدعم المقدم لتنمية الأبحاث العلمية، وتطوير فعالية تدبير الثروات البحرية كما هو منصوص عليه في النقطة 3 من المادة 5 من هذا الاتفاق؛

هـ. دراسة الملالمات المحتملة لمكونات حصيلة الصيد الممنوحة من قبل الطرف المغربي للطرف الروسي خلال مدة صلاحية هذا الاتفاق؛

وـ. تحديد أساليب التعاون في مجال مكافحة الصيد غير المشروع وتعاون الإداري من أجل احترام الأنظمة المغربية ومقتضيات هذا الاتفاق؛

زـ. تحديد شروط التعاون في مجال التكوين؛

حـ. تحديد سنوية:

. حصة صيد أنواع المصطادات السطحية الصغيرة المرخص باصطيادها؛

. مكونات المصطادات حسب مجموع الأنواع؛

. عدد السفن المرخص لها؛

. الأسعار المرجعية المطبقة على المنتجات المصنعة لتحديد المقابل المالي.

3. تدرس اللجنة المشتركة جميع القضايا المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق. وتكون القرارات المستخدمة داخل اللجنة المشتركة والمضمونة في محاضر واجبة التنفيذ وملزمة للطرفين.

4. تجتمع اللجنة المشتركة مرة في السنة، بالتناوب في المملكة المغربية و روسيا الاتحادية، ويمكن عقد دورات استثنائية بطلب من أحد الطرفين.

5. تقوم اللجنة المشتركة بأشغالها وفقا لقواعد المسطورة المحددة في دورتها الأولى.

المادة الثامنة عشرة

إن كلا الطرفين ليسا مسؤولين عن التزامات الأشخاص الصعنويين أو الذاتيين الذين أبرموا عقودا في إطار هذا الاتفاق.

المادة التاسعة عشرة

يتشارف الطرفان في حالة نشوء خلاف بينهما يتعلق بتأويل أو تطبيق هذا الاتفاق وملحقه.

المادة العشرون

لا يجب أن تؤثر أو تخل مقتضيات هذا الاتفاق ، بأي شكل من الأشكال ، بالاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف المبرمة من لدن كل طرف ، وكذا بوجهات نظر كل طرف بخصوص جميع قضايا القانون الدولي للبحار.

المادة الحادية والعشرون

1. يطبق هذا الاتفاق مؤقتا ابتداء من تاريخ التوقيع عليه، ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ آخر إشعار كتابي يؤكد استكمال الطرفين للإجراءات الداخلية المنطلبة للموافقة عليه.
2. يبرم هذا الاتفاق لمدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع عليه، ويحتفظ كل طرف بحق إشعار الطرف الآخر، كتابة وعبر الفنوات الدبلوماسية، بنته في إنهاء هذا الاتفاق وذلك ستة أشهر مسبقا.

وحرر بالریاط بتاريخ 14 سبتمبر 2020، وبموسكو بتاريخ 14 أكتوبر 2020، في نظريين أصلين باللغات العربية والروسية والفرنسية، وللنصوص الثلاثة نفس العجيبة.

عن

حكومة روسيا الاتحادية

حكومة المملكة المغربية

*

* *

ملحق ا

إمكانيات الصيد الممنوحة لروسيا الاتحادية من طرف المملكة المغربية

ا. منطقة الصيد

1. تمارس سفن الصيد الروسية المرخص لها بالصيد في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب أنشطة الصيد في المنطقة الواقعة جنوب خط التوازي 28°00' شمالا.

تحدد الإحداثيات الدقيقة لمنطقة الصيد المرخص لها طبقاً للتوفيق المبرم بين الطرفين والمحرر في رخص الصيد التي تسلّمها السلطات المغربية المختصة لسفن الصيد الروسية المرخص لها.

2. لا يسمح لسفن الصيد الروسية بالصيد إلا ما وراء 15 ميل بحري من الشواطئ المغربية داخل منطقة الصيد المحددة في النقطة الأولى أعلاه.

3. يجب على سفن الصيد الروسية المسنوع لها بالصيد، الالتزام بفترات الراحة البيولوجية التي تقررها المملكة المغربية في منطقة الصيد الأطلسية المشار إليها سابقاً، والامتناع عن أي نشاط للصيد فيها،

في حالة إقرار فترة راحة بيولوجية، يبلغ الطرف المغربي الطرف الروسي، قدر الإمكان، ثلاثة (03) أشهر مسبقاً عن فترة أو فترات التوقف عن الصيد وكذا المناطق المعنية بهذا الإجراء.

II. أنواع الأسماك السطحية المرخص بها

يرخص لسفن الصيد الروسية بصيد أنواع الأسماك السطحية التالية: السردين والسردانل والأسقمري والشنون، والأنشوبا.

تحدد تركيبة المصطادات حسب مجموعات الأنواع خلال السنة الأولى لهذا الاتفاق كما يلي:

- السردين والسردانل: 23 %

- الأسقمري والشنون والأنشوبا: 75 %

- الصيد العرضي: 2 %

بالنسبة للسنوات الأخرى من الاتفاق، تحديد هذه التركيبة من جانب الطرف المغربي في إطار اللجنة المشتركة.

III. حصة الصيد المرخص بها

1 - تحديد الحصة السنوية المرخص بها في 140.000 طن من السمك السطحي لمدة الاتفاق. وتتحفظ هذه الحصة تبعاً لحالة الموارد بعد الرأي العلمي للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري في إطار اللجنة المشتركة.

2 - لا يجب أن تتعدي كميات الصيد العرضي المشكلة من أنواع السمك السطحي ونصف السطحي غير تلك الأنواع المحددة في النقطة 11 أعلاه، نسبة أقصاها 2% من الكميات المصطادة لكل سفينة وفي كل رحلة.

تُردد لائحة الأنواع السطحية ونصف السطحية التي يمكن أن تشكل الصيد العرضي في المرفق 1 الملحق 1.

يمتنع ملعا كلها صيد الرخويات والقشريات والأنواع القاعدية الأخرى. في حالة صيد هذه الأنواع بطريقة عرضية، يجب إرجاعها فورا إلى البحر.

يمتنع ملعا كلها تحويل الكميات المصطادة من السمك إلى دقيق وأو زيت للسمك. يجوز فقط تحويل السمك السادس أو المتهالك أو غير صالح للاستهلاك وكذلك الغضلات الناتجة عن تحويل السمك السطحي الصغير المرخص له إلى دقيق أو زيت السمك، ويحدد الطرف المغربي نسبة الكميات التي تستحول إلى دقيق وأو زيت للسمك وذلك في إطار اللجنة المشتركة.

يقوم الملاحظون العلميون المغاربة بمراقبة صارمة لهذا النشاط.

تماقب كل سفينة صيد روسية احتفظت على متنها بالرخويات والقشريات والأنواع القاعدية الأخرى، أو قامت بتحويلها بطريقة صناعية إلى دقيق وأو زيت للسمك بحجز المصطادات وسحب رخصة الصيد.

7. عدد ونوع السفن المرخص لها

يبلغ عدد سفن أسطول الصيد الحاملة للعلم الروسي المرخص لها بالصيد في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب خلال السنة الأولى من الاتفاق عشرة (10) سفن كحد أقصى لا تتعدي الحمولة الإجمالية 7765 طن للواحدة.

بالنسبة لسنوات الاتفاق الأخرى، يتم تحديد عدد السفن المرخصة وكذا حمولتها من قبل الطرفين في إطار اللجنة المشتركة.

7. عيون الشباك ومعدات الصيد

يرخص لسفن الصيد الروسية العاملة في إطار هذا الاتفاق باستعمال شباك العجر السطحي أو نصف السطحي.

القياس الأدنى المرخص به للعيون الممددة لشباك العجر السطحي أو شبه السطحي هو 40 مم.

يمكن دعم جيب الشباك السطحي ونصف السطحي ببغطاء إضافي لا تقل عيوبه الممددة عن 400 مم وبدعامات حبلية بفارق متر ونصف (1,5) على الأقل الواحدة عن الأخرى ما عدا الدعامة الحبلية الموجودة نهاية الجيب والتي لا يجب أن تتوارد في أقل من 2 أمتار من منطقة إغلاق الجيب.

يمتنع دعم الجيب أو تثبيته بأي أداة أخرى ولا يسمح بأي حال أن تستهدف الشباك أنواع أخرى غير الأسماك السطحية الصنفية المرخصة بموجب هذا الاتفاق.

المرفق I من الملحق ا

اللائحة الكاملة للأنواع السطحية أو نصف سطحية التي يمكن أن تشكل الصيد العرضي

الصيآن / الاسم العلمي	الاسم المحلي
Pomadasys incisus	الشخار
Diplodus sp	شرشو
Spandyliosoma cantharus	زريقه بندية
Plectorhynchus mediterraneus	نفوانين / بوربيتش
Lithognathus mormyrus	الحميل / ثقبا
Dentex sp	العضاش / بربكة
Boops boops	بوقا
Trachinus vipera	سمطة
Trigla sp	تربيو
Sarpa salba	قمربي
Capros sp	كميري
Brama brama	شعبرية
Macroramphosus sp	الرابوز
Sphyraena sp	براكونا
Chloroscombrus chrysurus	الثشن البدين
Auxis thazard	بلفع ياكوريت
Euthynnus alletteratus	مافلار توذين
Katauwonus pelamis	نيستو
Orcynopsis unicolor	بالروست / ليبل / كوكرا
Sarda sarda	بوتنت / سردا
Scomberomorus tritor	لوطل دكدر
Caranx spp	شحد
Decapterus rhonchus	شقرة
Lichia spp	نواح
Seriola spp	لمعون
Trachinopterus ovatus	نواح
Naucrates ductor	دقاع
Stromateus fiatola	شبرية
Belone spp	بومكبيط
Lepidopus Caudatus	سمطة
Trichiurus lepturus	سمطة
Pomatomus saltatrix	قرفص

*

* * *

ملحق ١١

شروط مزاولة سفن الصيد الروسية لأنشطة الصيد بمنطقة الصيد الأطلسية للمغرب

أ- إصدار رخص الصيد

١. تسلم تمثيلية الوكالة الفيدرالية الروسية للصيد بالمملكة المغربية لقطاع الصيد البحري بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بالملكرة المغربية، لائحة سفن الصيد الروسية التي ترغب في مزاولة أنشطة الصيد طبقاً للمشروع المتخصص عليها في الملحق ١ من هذا الاتفاق، وذلك في أجل ٣٠ يوماً على الأقل قبل بداية صلاحية رخص الصيد.

٢. تتضمن هذه اللائحة أسماء وأرقام تسجيل سفن الصيد الروسية وخاصياتها التقنية وأرقامها الخاصة بالنداء عبر الراديو وقدرات الصيد لكل سفينة (الإنتاج، التجميد والتخزين).

٣. على أساس هذه الوثيقة يصدر الطرف المغربي رخص الصيد.

٤. كل سنة، يرفق أول طلب لرخصة الصيد، بنسخة من عقد الجنسية الخاص بالسفينة أو بآية وثيقة أخرى رسمية مماثلة إضافة إلى شهادة دولية صالحة للسعة وصورة جانبية لهذه السفينة تبين هويتها. كل سفينة صيد روسية مرخصة ملزمة، بطلب من السلطات المغربية المختصة، بالالتحاق مرة في السنة على الأكثر بأحد مواقع المملكة في أجل لا يتعدى الثلاثة أشهر التي تلي تاريخ الإشعار بهذا الطلب، وذلك بغرض الحصول على فحص تقني للتأكد من خاصيات السفينة وكذلك فحص معدات الصيد الموجودة على متن السفينة. ويجرى هذا الفحص خلال الـ 24 ساعة المفتوحة التي تلي وصول السفينة إلى أحد الموانئ المغربية التالية: الدار البيضاء أو الجرف الأصفر أو أكادير أو العيون أو الداخلة.

تسلم إدارة قطاع الصيد البحري بالمملكة المغربية للسلطات الروسية المعنية رخص الصيد السنوية ١٥ يوماً على الأقل قبل بداية صلاحيتها.

كل رخصة صيد تسلم باسم سفينة معنية، وهي غير قابلة للتثويب. ويجب أن تتوارد رخصة الصيد على متن السفينة في كل وقت.

ب- استبدال رخص الصيد

١. عند الضرورة، خلال فترة إصدار رخص الصيد، ويطلب من الطرف الروسي، يمكن استبدال رخصة الصيد الخاصة بسفينة صيد روسية برخصة لسفينة صيد روسية أخرى في حدود الحمولة المسموح بها وذلك قبل بدء نشاط الصيد من طرف السفينة المقترنة مسبقاً.

2. إذا تعذر على سفينة صيد روسية مرخص لها مزاولة نشاطها لأزيد من ثلاثة (03) أشهر لأسباب تقنية يحتجة، فإن السلطات المغربية المختصة، بطلب من الطرف الروسي، يمكنها أن تدرس إمكانية تعويض هذه السفينة بسفينة صيد بأخرى من نفس الفئة.

3. في هذه الحالة، فإن سفينة الصيد الروسية البديلة ملزمة بأداء واجبات الرخصة طبقاً للتشريع المغربي الجاري به العمل.

II- إركاب البحارة المغاربة

1 - كل سفينة صيد روسية مرخص لها ملزمة بتشغيل ستة عشرة (16) بحاراً مغاربياً على الأقل على متنها، وبصفة مستمرة، وذلك خلال فترة هذا الاتفاق.

يتم إيواء البحارة المغاربة في غرف خاصة من فرددين أو أربعة أو ستة أفراد.

2 - إن البحارة المغاربة ذوو الكفاءة من بينهم الضباط والميكانيكيين والملازمين ورؤساء الأطقم يؤمّنون على متن السفن الصيد الروسية عملهم بصفة متأنرين وذلك بطريقة مزدوجة مع نظرائهم الروس. ويستفيدون أيضاً من نفس ظروف إيواء نظرائهم الروس على متن السفينة.

3 - ينجذب المجهزوون الروس أو من يمثلهم بالمملكة المغربية عقود عمل للبحارة المغاربة تحدد أجورهم ونظام الضمان الاجتماعي المطبق على المعينين والذي يشمل أيضاً التأمين على الحياة وأخطار حوادث الشغل والمرض. ويجب المصادقة من طرف السلطات المغربية المختصة على نسخ من عقود عمل البحارة المغاربة الذين تم إركابهم مع تسليم نسخ منها لإدارة قطاع الصيد البحري في أجل شهر بعد إبرامها.

4 - يكون البحارة المغاربة المقبولون على متن سفن الصيد الروسية ملزمين بما يلي :

- أن يتوفروا على دفتر بحري؛

- أن يدلوا بشواهد طيبة تثبت قدرتهم على العمل على متن سفن الصيد؛

- أن يحترموا نظام الشغل على متن سفن الصيد الروسية والامتثال لأوامر رؤسائهم.

5 - يتم إشعار الطرف المغربي بكل إجراء تأديبي يتم اتخاذة تجاه البحارة المغاربة.

6 - يحدّد الأجر الشهري لكل بحار مغربي وفقاً لمؤهلاته طبقاً للعقود المحددة في النقطة 3 أعلاه.

7 - يسلم المجهزوون الروس أو من يمثلهم لإدارة قطاع الصيد البحري عن طريق تمثيلية الوكالة الفيدرالية الروسية للصيد قبل نهاية كل سنة، وثائق إثبات أداء أجور البحارة المغاربة.

يظل مفهوماً أن إعلان منظمة العمل الدولية (ILO) بشأن المبادئ والحقوق الأساسية للعمل يطبق بصفة تلقائية على البحارة المغاربة الذين تم إركابهم على متن السفن الروسية للصيد البحري.

١٧- إركاب الملاحظين العلميين المغاربة

١. كل سفينة صيد روسية مرخصة ملزمة بإرکاب ملاحظ علمي مغربي، بصفة دائمة، على متنها؟
٢. خلال إركابه على متن سفينة الصيد الروسية المرخصة، المكلف بمهمة على متنها، يقوم الملاحظ العلمي بدراسة و تتبع كل أنشطة السفينة وخاصة :
 - أ. معدات الصيد المتواجدة على متن السفينة؟
 - ب. مناطق الصيد التي ترددت عليها ؟
 - ث. مكونات المصطادات والأسمال المتخلص منها؟
 - ثـ. تقنيات و عمليات معالجة المصطادات على متن السفينة؟
 - جـ. عمليات المسافنة داخل الميناء البحري أو قبليته؟
٣. لأجل القيام بمهامه، يقوم الملاحظ العلمي المغربي ب :
 - الإطلاع في أي وقت على وثائق السفينة (رخصة الصيد ودفتر اليوميات والخرائط البحرية الخاصة بمنطقة الصيد المرخصة... الخ)؛
 - استعمال بعض الألات من قبيل أدوات التموضع واستعمال تجهيزات الملاحة واستكشاف الأسماك دون عرقلة سير الملاحة وعمليات الصيد؛
 - استعمال معدات الراديو الخاصة بالسفينة للاتصال بالسلطات المغربية أو بسفن صيد أخرى؛
 - أخذ عينات بيولوجية لأغراض علمية؛
 - أخذ صور تبانيه للمعاينات المنجزة على متن السفينة والولوج لكل أقسام السفينة والتي لها علاقة بنشاط الصيد كاماكن معالجة الأسماك وتبريد وتجميد وتخزين منتجات الصيد؛
 - اتخاذ جميع الترتيبات المناسبة كي لا تتحقق ظروف إركابه على متن السفينة توقياً أو عرقلة لعمليات الصيد؛
 - الاعتناء بالممتلكات والتجهيزات المتواجدة على متن السفينة واحترام سرية الوثائق الخاصة بهذه السفينة.
٤. خلال إركابهم على متن سفينة صيد روسية، تصنح للملاحظين العلميين المغاربة نفس الامتيازات المعمودة، عادة، لضباط سفن الصيد الروسية، وعند الضرورة تقدم لهم المساعدة من طرف قبطان السفينة أو أفراد الطاقم.

5. عند معاينة عدم مطابقة نشاط سفينة صيد روسية لمقتضيات هذا الاتفاق أو تلك المقتضيات المنصوص عليها في أنظمة المملكة الغربية المتعلقة بالصيد البحري الجاري بها العمل، يشعر الملاحظون العلميون قبطان السفينة بذلك ويسلمونه عناصر الإثبات التي مكتنهم من معينة عدم المطابقة.

ويتوجب على قبطان سفينة الصيد الروسية أخذ إشعار أو إشعارات الملاحظين العلميين بعين الاعتبار والتقيد بجميع مواد الاتفاق.

6. عند مغادرة الملاحظين العلميين المغاربة لسفينة الصيد الروسية أو عند عملية التفلي أو التفريغ للمنتج المصنع، يقوم الملاحظون العلميون وقبطان السفينة بالتصاصادة على المصطادات والمنتتجات المصنة المنجزة حسب النوع والمنتج.

7. يقوم الملاحظ العلمي في نهاية فترة المعاينة وقبل مغادرة السفينة بإعداد تقرير حول عمله، يرسل لسلطات المملكة الغربية المختصة وترسل نسخة منه لتمثيلية الوكالة الفيدرالية الروسية للصيد بالمملكة المغربية.

يوضع الملاحظ على التقرير بحضور قبطان السفينة الذي يمكنه إضافة أية ملاحظات يراها ضرورية متبقعة بتوقيعه. وتسلم نسخة من التقرير لقبطان السفينة عند مغادرة الملاحظ العلمي.

نموذج تقرير الملاحظ مدون في المعرفة 1 من هذا الملحق (الملحق 1).

٧ - طرق إركاب الملاحظين والبحارة المغاربة

من أجل إركاب الملاحظين والبحارة المغاربة على متن سفن الصيد الروسية وكذا مغادرتهم لها، يتلزم الطرف الروسي بتأمين هذه العمليات عبر مؤسساته المختصة سواء عند بداية رحلة الصيد لكل سفينة روسية مرخص لها أو خلال رسوها في أحد الموانئ المغربية أو في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب.

في هذه الحالة الأخيرة، يتكلف المجهزون الروس المعنيون بالأمر بنقل الملاحظين والبحارة المغاربة من وإلى هذه المنطقة.

يتلزم الجانب الروسي بأخذ التدابير الضرورية من أجل:

○ استبدال الملاحظين العلميين المغاربة، الذين قضوا فترة طويلة في البحر على متن سفن الصيد الروسية، سواء في ميناء مغربي أو في منطقة الصيد؛ و

○ في حالة الضرورة القصوى، استبدال وتعويض البحارة المغاربة الذين يتعين عليهم مغادرة السفينة لسبب صحي أو لأنّي عن آخر مبرر.

في حالة عدم حضور الملاحظ العلمي المغربي في المكان والزمان المتفق عليه خلال اثنى عشرة (12) ساعة الموقعة، يعنى المجهز الروسي مباشرةً من ضرورة إركابه.

يتم إشعار السلطات المغاربة المختصة من طرف السلطات الروسية المعنية سبعة (07) أيام مسبقاً على الأقل بتاريخ بداية كل رحلة صيد وأوقات وصول ومدة رسو سفن الصيد الروسية المرخص لها في موانئ المملكة المغربية.

٦١ - نظام تتبع سفن الصيد الروسية عبر القمر الاصطناعي (VMS)

١- يجب أن تكون سفن الصيد الروسية العاملة في إطار هذا الاتفاق مجهزة على حسابها الخاص، بنظام التموضع والتلويق المستمر المستعمل للاتصالات عبر القمر الاصطناعي المطابق للنظام المعتمد به بإدارة قطاع الصيد البحري والمعتمد من قبل لدى السلطات المغربية.

٢- لأغراض التتبع عبر القمر الاصطناعي، تسلم السلطات المغربية المختصة لطرف الروسي المعطيات الإحداثيات (خطوط الطول وخطوط العرض) الخاصة بمناطق الصيد المغربية. وتسلم هذه المعلومات على شكل إلكتروني معبر عنها بالدقة والدقة والثانية.

يتبادل الطرفان المعلومات الخاصة بالأنظمة المستعملة للاتصال الإلكتروني بين مركزي الرصد ومراقبة الصيد (CSCP) في كلا البلدين. تشمل هذه المعلومات في حدود الإمكان الأسماء وأرقام الهاتف والفاكسات والعناوين الإلكترونية التي يمكن استعمالها للتواصل بصفة عامة بين مركزي رصد ومراقبة الصيد (CSCP).

يحدد موقع السفن الصيد الروسية بها من خطأ يقل عن 500 متر وها مشئمة في حدود تسعة وتسعين بالمائة (99%).

٣- عندما تدخل لمنطقة الصيد الأطلسية لل المغرب سفينة صيد روسية، تصطاد في إطار هذا الاتفاق وتكون موضوع تتبع عبر القمر الاصطناعي، فإن تقارير التموضع اللاحقة ترسل مباشرة من طرف مركز المراقبة الروسية الاتحادية إلى مركز رصد ومراقبة الصيد بال المغرب (CSCP) بوتيرة زمنية لا تزيد عن ساعتين (تحديد هوية السفينة وخط الطول وخط العرض والاتجاه وسرعة الإبحار). هذه المعلومات تصنف كتقارير تموضع وترسل في في حينه بواسطة ناقل إلكتروني أو أي آداة مؤمنة.

في حالة وجود عطب تقني أو ضرر يمس جهاز التتبع الدائم عبر القمر الاصطناعي المثبت على متن سفينة الصيد الروسية، يرسل قبطان السفينة عبر الفاكس، في وقت مناسب، إلى مركز المراقبة بروسيا وكذا إلى مركز رصد ومراقبة الصيد بال المغرب (CSCP) المعلومات الضرورية. في هذه الحالات، من المستحسن إرسال تقرير تموضع شامل كل 4 ساعات، إن تقرير التموضع الشامل هذا، يتضمن تقارير التموضع كما هي مسجلة من طرف قبطان السفينة على أساس كل ساعتين.

يرسل مركز المراقبة بروسيا في حينه هذه التقارير إلى مركز رصد ومراقبة الصيد بال المغرب (CSCP). يتم إصلاح التجهيزات المصابة بالعطب أو استبدالها داخل أجل لا يتعدي شهرا واحدا. عند نهاية هذا الأجل، فإن السفينة المعنية ملزمة بمقاييس منطقة الصيد الأطلسية للمغرب أو ولوح أحد الموانئ البحرية بال المغرب.

يزصى مركز المراقبة بروسيا تحركات سفن الصيد الروسية العاملة داخل المياه المغربية بوتيرة ساعة واحدة. وفي حال تعذر تتبع هذه السفن وفق الشروط المتفق عليها، يتم إشعار مركز رصد ومراقبة الصيد بال المغرب (CSCP) فورا بذلك.

إذا تبين لمركز رصد ومراقبة الصيد بالمندب (CSCP) بأن السفن الروسية لا ترسل المعلومات المطلوبة، يتم إبلاغ المصالح الروسية المختصة بروسيا الاتحادية فوراً بذلك.

تستعمل معدات التتبع والمراقبة المرسلة طبقاً لهذه المقتضيات من طرف السلطات المغربية المختصة حصرياً لتنبيه ومراقبة سفن الصيد الروسية التي تصطاد في إطار هذا الاتفاق. ولا يجوز، بأي حال من الأحوال، تسليم هذه المعلومات لأطراف أخرى.

4- يجب أن تكون مكونات البرامج ومعدات نظام التتبع عبر القمر الاصطناعي موثوقة ولا تسمح بأي تزوير لمعلومات التموضع ولا يمكن التلاعب بعملياتها بدوياً.

يجب أن يكون النظام أوتوماتيكياً كلياً، ويشتغل بصفة مستمرة دون أن يتأثر بالظروف البيئية والمتاخمة، ويمنع الإضرار به أو تكسيره أو تعطيله أو الدخول على خط تشغيله عبر نظام التتبع عبر القمر الاصطناعي.

5- يتأكد ريبة سفن الصيد الروسية بأن:

أ. المعلومات غير خاطئة؟

ب. الهواوي أو الهوائيات الخاصة بجهاز التتبع عبر القمر الاصطناعي غير محجوبة؟

ث. التيار الكهربائي المزود لأجهزة التتبع عبر القمر الاصطناعي غير مقطوع؟

ثـ. جهاز التتبع عبر القمر الاصطناعي غير مفصل.

6- لأغراض هذه المقضيات، يتفق الطرفان على أن يتبادلا، بناء على طلب، المعلومات الخاصة بتجهيزات نظام التتبع عبر الأقمار الاصطناعية للتأكد من أن كل التجهيزات مطابقة تماماً لمتطلبات الطرف الآخر.

7- كل خلاف بشأن تأويل أو تطبيق هذه المقضيات، يتم التشاور بشأنه بين الطرفين في إطار اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة 17 من هذا الاتفاق.

يتتفق الطرفان، عند الاقتضاء، على مراجعة هذه المقضيات في إطار اللجنة المشتركة.

تم التأكيد
.....

.....
.....
.....

٧٧- دخول وخروج سفن الصيد الروسية من منطقة الصيد الأطلسية للمغرب

تبليغ سفن الصيد الروسية العاملة في إطار هذا الاتفاق إلى محطة راديو إدارة قطاع الصيد البحري بال المغرب بدخولها وخروجها من منطقة الصيد الأطلسية للمغرب وكذا بالمصطادات والمنتجات المصنعة المتواجدة على متنها في هذا الوقت.

غير أنه في حال تعذر الاتصال عبر محطة الراديو، يمكن للسفن استعمال وسائل الاتصال الأخرى الموجودة على متنها في هذا الوقت.

إن مواصفات محطة الراديو وأرقام التلكس والفاكس لإدارة قطاع الصيد البحري بال المغرب مدونة في المرفق 2 للملحق ١١.

٧٨- انتهاء نشاط الصيد

يلتزم الطرف الروسي بإنهاء أي نشاط صيد لسفنه العاملة في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب، عندما تستوفى هذه السفن حصة الصيد السنوية الممنوحة لها بموجب هذا الاتفاق.

١٤- مراقبة حصة الصيد

إن سفن الصيد الروسية المرخص لها بالعمل في منطقة الصيد الأطلسية للمغرب، ملزمة بالسماح بالصعود على متنها وتسهيل أداء مهام الموظفين المغاربة المكلفين بمهام مراقبة أنشطة الصيد وتنقل المنتوج والذين خولت لهم كامل الصلاحية لهذا الغرض من لدن الطرف المغربي.

قبل مغادرتها منطقة الصيد الأطلسية للمغرب، يمكن أن تخضع سفن الصيد الروسية وسفن الشحن، في أي وقت، لمراقبة كميات منتجات الصيد المتواجدة على متنها من طرف الموظفين المغاربة والذين لهم كامل الصلاحية لهذا الغرض.

على إثر هذه المراقبة على متن سفينة الصيد الروسية، يحرر محضر في نسختين ويتضمن كميات منتجات الصيد المتواجدة على متن السفينة ويوقع كذلك من طرف القبطان وتسليم نسخة منه لعونا الأخير.

لا يجوز أن تعرقل أو توقف عملية المراقبة سير النشاط على متن السفينة.

في حالة اكتشاف عدم المطابقة بين كميات منتجات الصيد المتواجدة على متن سفينة الصيد الروسية والكميات المتصريح بها، تسحب رخصة الصيد من السفينة.

تعتبر نسبة ٥٪ أقصى هامش للخطأ يمكن السماح به في الكميات الأولية المتصريح بها، الموجودة على متن سفن الصيد الروسية. لكن هذا الهامش لا ينطبق على التصريرات النهائية المبلغ عنها من الطرف الروسي إلى الطرف المغربي.

X- حالة تكرار المخالفات

زيادة على العقوبات المعمول بها طبقا للتشريعات المغربية الجاري بها العمل، فإن الهيئات المغربية المختصة تحفظ بحق سحب رخصة الصيد من أي سفينة صيد روسية ارتكبت مخالفتين متاليتين لأنظمة المغربية المتعلقة بالصيد الجاري بها العمل أو لمقتضيات هذا الاتفاق.

XI- التصريح بالصيد والمنتجات المصنعة والمنقولة وسجلات المصطادات

1. يصرح مجهزو السفن الروسية للسلطات المغربية المختصة، عبر تمثيلية الوكالة الفيدرالية الروسية للصيد بالمملكة المغربية، بالكميات المصطادة والمنتجات المصنعة والمنجزة من طرف سفن الصيد الروسية وكذا كميات المنتجات المصنعة المنقولة سواء بين سفن الصيد الروسية المرخص لها أو بين سفن الصيد وسفن الشحن المرخص لها. يجب أن يكون هذا التصريح الموقع من طرف قبطان السفينة والملاحظ العلمي المغربي مطابقا للنماذج الواردة في المرفقات 3 و 4 و 5 و 6 من الملحق ¹¹.

وتكون التصريحات شهرية، ويجب أن ترسل في آخر الشهر المولى للشهر المعنى.

2. يلتزم ربانية سفن الصيد الروسية باستعمال سجل يومي يوضح الكميات المصطادات حسب النوع والتاريخ ومكان هذه المصطادات وكذا سجل يومي يدون فيه كميات المنتجات المصنعة والمنجزة النهائية . وترسل نسخة من كل سجل يومي إلى إدارة قطاع الصيد البحري بالمغرب عند نهاية كل رحلة.

نموذج من هذه السجلات اليومية مدون بالمرفقين 7 و 8 من الملحق ¹¹.

3. في حالة عدم احترام هذه المقتضيات، فإن السلطات المغربية المختصة تحفظ بحق تعليق رخصة صيد السفينة الروسية المدخلة إلى غاية إتمام هذه الإجراءات.

*

* *

مرفق 1 من الملحق 11

تقرير الملاحظ

اسم الملاحظ:

الجنسية:	السلبية:
رقم وموعد التسجيل:	
إشارة مصرية:	العمولة:
رخصة الصيد:	رقم:
اسم القبطان:	الجنسية:

بيان الملاحظ: التاريخ:	البيان:
نرول الملاحظ: التاريخ:	المبيان:

نثنيات الصيد المسروق بها:	
مئات الصيد المستعملة:	
غير شيك الكيس:	الفرست:
المسافة بين العقد:	
مكان أو أماكن الصيد المحتادة:	
المسافة حسب الشاطئ:	
عدد البحار المغاربة على متن السفينة:	

تقرير الملاحظ
الصياد الأجنبي (بالطن):
• الصيادي:

•**اللسان العربي:**
-**الثانية:**
-**مرادفات:**
-**الأشورية:**
-**الصيغة المعرّضية:**
-**النحو:** **المصدر**
-**الخطب المعرّضي:**
-**الذاتي:**
- **مصدر المعرّض (الأدوات):**
-**طقوس ذات بالطن:**
-**أنواع:**

بيانات الملاحة		
الوجهة	التاريخ	نوع الملاحة

لإخطارات الملاحظ (المجموعات):

حرر تہذیب - والرباط: -

نوعيّة الملاحة:

ملاحمات الكنفدرالية

لستة من التأثير مسلمة بتاريخ: توقيع المطلوب:
--

التغير المرسل إلى:
الصلة:
الطبع:

* * *

مُرْفَق 2 مِنَ الْمُلْحِق ||

خَصَائِصُ مَحَطةِ الرَّادِيوِ الْعَاصِيَةِ بِقَطَاعِ الصَّيْدِ الْبَحْرِيِّ

دَلِيلُ مَحَطةِ الرَّادِيوِ:	242.069.000
CNM :	دَلِيلُ الرَّادِيوِ
الْمَوْقِعُ :	الْرِّبَاطُ
Mhz 30 :	سَلْمُ التَّرْدِيدِ
SSB-ZJB :	صَنْفُ الْبَثِ
(W) 800 :	قُوَّةُ الْبَثِ
مَوْجَاتُ الْعَمَلِ	

الاستقبال	البث	المسالك	الموجة
8809KHz	8285KHz	831	الموجة 8
13092KHz	12245KHz	1206	الموجة 12
17275KHz	16393KHz	1612	الموجة 16

مَذَاوِعَةُ الْمَحَطةِ

المواعيد	الفترة		الأيام المفتوحة
	من	إلى	
16:30	8:30	الـ	السبت، الأحد وأيام العطل
من 9:30	إلى 9:00		شهر رمضان

ASN 70 قناة 16 قناة VHF

راديولديكس
 النوع DP-5:
 صنف الـ ARQ-FEC :
 الرقم 31.356 :
 التلفون: 212 537 68 82 12
 212 537 68 82 14
 تلفاكس : 212.537.688.213
 الاتصال عند الحاجة: cscp@mpm.gov.ma

* * *

مرفق 3 من الملحق ١١
البطاقة اليومية للتصريرات:
المصطادرات، الإنتاج والمطروحات

العلم	دليل النماء	الباخرة		
التاريخ (يوم-شهر-سنة)	الرخصة	إطار الممارسة		
المصطادرات بالأطنان				
الأنشوية	صاردين	الشرن	الاسفوري	السردين
معلومات أخرى (تحدد)	الصيد العرضي			

تفاصيل الصيد العرضي (الكمية)
 الإنتاج المحمد بالأطنان

الشرن	الاسفوري	صاردين	السردين
نوع المعالجة	الكمية	نوع المعالجة	الكمية
نوع المعالجة	الكمية	نوع المعالجة	الكمية
مختلفات	الصيد العرضي	التفقيق	الأنشوية

* بدون رأس أو بدون رأس وأختاء
 تقطيع بذور أو تقطيع آلي
 تفاصيل المطروحات مع تحديد الكمية بالأطنان

الملاحظات والتوقعات

الملاحظات العلمي	بيان
الاسم والنسب	الاسم والنسب
التوقع	التوقع

١١ من الملحق

بطاقة احصائيات الصيدلانيات والإنتاج

النقطة	الجنة	الباخرة
الاتجاه	الصيد بالطن	الشهر
محمد بدوى ص	الصيد العرضي	يونيو
فقيه	سبيل	يوليو
زيت آخر	سفلة	أغسطس
صبرى شربلى	سودان	سبتمبر
م	الشرون	أكتوبر
	الإسكندرى	نوفمبر
	سودان	ديسمبر

فاصيل الأنتاج بالطن

پهلوان و اس و بدن احشام (نوشکا)
زنگلیع یدوی او نتلعلج ای
ای من بوم صید

البيان الملاحدة

* * *

مِرْفَق ٥ مِنَ الْمُلْحِق ١١

بَطَاقَةِ الْمَسَافَةِ

إِلَى:

التَّارِيخِ: مِن
السَّفِينَةِ الْمَالِحةِ:
السَّفِينَةِ الْمُسْتَفِيلَةِ،

رَقْمِ الرَّخْصَةِ

الشُّرُون	الكُبْسَةُ بِالْأَطْفَانِ	الصَّيْدُ الْمَرْضِيُّ بِالْأَطْفَانِ	الكُبْسَةُ بِالْأَطْفَانِ	الكُبْسَةُ بِالْأَطْفَانِ
[L] 25 وَحدَةٌ 10 كيلو				
[M] 20 وَحدَةٌ 10 كيلو				
[M-X] 20 وَحدَةٌ 10 كيلو				
[S] 16 وَحدَةٌ 10 كيلو				
[25] 16 وَحدَةٌ 10 كيلو				
[35] 16 وَحدَةٌ 10 كيلو				
الْمُصْبَغُ				
الْمَعْدُونُ				
<hr/>				
السَّرْدَنَاتِ				
16				
				[L] 25 وَحدَةٌ 10 كيلو
				[M] 20 وَحدَةٌ 10 كيلو
				الْمُصْبَغُ
				الْمَعْدُونُ
<hr/>				
الإِسْقُمُورِيُّ				
دقِيقٌ				[L] 25 وَحدَةٌ 10 كيلو
رَبَتٌ				[M] 20 وَحدَةٌ 10 كيلو
أُخْرَى				[S] 16 وَحدَةٌ 10 كيلو
				[25] 16 وَحدَةٌ 10 كيلو
				الْمُصْبَغُ
				الْمَعْدُونُ
<hr/>				
الْمَعْدُونُ الْإِجْمَالِيُّ				
				نُوعِ الْمَعْالِجَةِ
الْمَلَاحِظُ الْعَلَمِيُّ		الْفَيْطَانُ		
التَّوْقِيعُ		التَّرْفِيعُ		

* * *

الملحق 6 من الملف II

بطاقة المسافرات

في الخانة ٤٠ يحدد اتجاه المعاقة: لهم على اليمين يعني أن المعاقة تمنع حمولتها لسفينة أخرى لهم على اليسار يعني أن السفينة تستقبل الاتجاه من سفينة أخرى

توقيع الملاحظ

وقيم القبطان

* * *

١١ من الملحق ٧ مرفق

بطاقة المصطادات بالنسبة لسمينة الصيد بالجر للأنواع المسطحة

توقيع الملاعنة

وقبیع القبطان

* * *

١١ من الملحق ٨ صرف

المنتوج اليومي للسفينة

الملحوظ

۱۰

من

رمضان المهمة

التقنية

توقيع
الباحث

توقيع
لقيطان

* * *

ملحق III

المقابل المالي للصيد

أ. المقابل المالي

يمنح الطرف الروسي للمملكة المغربية مقابلًا ماليًا سنويًا كتعويض عن إمكانيات الصيد الممنوعة من طرف المغرب لفائدة سفن الصيد الروسية في منطقة الصيد المرخصة، مكوناً من:

1. مقابل مالي سنوي جزافي يمثل حق ولوح سفن الصيد الروسية لمنطقة الصيد الأطلسية للمغرب، وهذا مقابل المالي محدد في مبلغ سبع (7) ملايين دولار أمريكي.

2. رسوم سنوية تؤدي من طرف المجهزين الروس على رخص الصيد طبقاً لتشريع المغربي الجاري به العمل.

يتم أداء الرسوم السنوية على رخص الصيد وكذلك المقابل المالي المشار إليه في النقطة 1 أعلاه من لدن الطرف الروسي قبل تسليم رخص الصيد، عن طريق تحويل بنكي باسم الخازن الوزاري التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري بالرباط كما هو مشار لرقميه في النقطة الثانية (II) أدناه.

وبالنسبة لرخص الصيد، يتم تطبيق نسبة الصرف الجاري بها العمل يوم تحويل العملة.

3. تمثل المستحقات المالية السنوية، المؤداة من طرف المجهزين الروس، مبلغ 17,5 % من قيمة مجموع المنتوج المصنوع الذي يتم حسابه اعتماداً على قاعدة الأئمنة المرجعية بالدولار الأمريكي للطن من المنتوج المصنوع المشار إليه أسفله كما يلي :

- المنتوج المجمد 596

- الصيد العرضي 1344

- دقيق السمك 1176

- زيت السمك 1008

بالنسبة للسنوات الأخرى لهذا الاتفاق، يتم تحديد الأئمنة المرجعية المستعملة في تحديد القيمة الإجمالية للمنتوج المصنوع وكذا في حساب المقابل المالي، وذلك على أساس تطور المحددات الاقتصادية والتجارية لقطاع الصيد البحري.

يتم دفع التعويض المالي المنصوص عليه في النقطة 1 وكذا المستحقات المشار إليها في النقطة 3 أعلاه، في الحساب الخاص المسمى "صندوق تنمية الصيد".

II. كثيقيات الأداء

إن المستحقات المالية السنوية المشار إليها في النقطة 3 أعلاه، الواجبة على المجهزين الروس، يتم أداؤها مسبقاً على أساس قاعدة شهرية وفقاً للحصة الممنوحة من الطرف الروسي لكن سفينته وذلك قبل الشروع في مزاولة نشاط الصيد بمنطقة الصيد الأطلسية للمغرب.

يتم حساب المستحقات المالية المؤددة مسبقاً على أساس الكمية اعتماداً على الأئمة المرجعية المطبقة لتحديد القيمة الإجمالية للمنتج المصنوع المشار إليها في النقطة 3 أعلاه.

عند نهاية نشاط الصيد لكل سفينة، يعلم الطرفان على تسوية وضعيتها المالية.

ترسل إدارة قطاع الصيد البحري بالمملكة المغربية للوكالة الفيدرالية الروسية للصيد وتلقى رسوم التحصيل وكذا تفاصيل حسابات والمبالغ الواجب أداؤها من طرف مجهزي الصيد الروس.

يؤدي مجهزو سفن الصيد الروس المرخص لهم تعييناتهم مباشرة باسم الخازن الوزاري التابع لوزارة الفلاحة والصيد البحري بالرباط، المفتاح بينك المغرب تحت رقم .001810007800020110750201

المراسل الروسي: Deutsche Bank Trust رقم الحساب 04442922 التابع ل BKAMMAMR . Code Swift BKTRUS33، NY US, Company Americas New York

III. الجرد الثنائي النهائي

عند نهاية كل سنة من نشاط الصيد، يجتمع الطرف الروسي والطرف المغربي من أجل التدقيق النهائي للحسابات الثنائية.

في حالة استنفاد حصة الصيد المرخصة في أجل يقل عن سنة من مزاولة نشاط الصيد، فإن الجرد النهائي يجب أن يتم خلال 15 يوماً التي تلي معاينة إنجاز هذه الحصة.

في حالة وجود فائض في المستحقات المالية المحصلة من الطرف المغربي، يتفق الطرفان على تحويله للسنة الموالية حسب الأداءات التي قام بها كل سفينة.

IV. تسويق منتوج الصيد

يحرص الطرف الروسي على ألا يتم تسويق المنتوج العجمد الذي تصطاده سفينته بمنطقة الصيد الأطلسية للمغرب إلى بلدان منافسة للصناعة المغربية لمصبرات السمك.

V. أجور البحارة المغاربة ومصاريف سفن الصيد الروسية بالمملكة المغربية

يؤدي الطرف الروسي مباشرة أجور البحارة المغاربة وكذلك المصاريف الأخرى المترتبة عن أشغال وعمليات الصيد لسفنه العاملة بمنطقة الصيد الأطلسية للمغرب.

*

* *

ملحق ١٧

شروط المسافنة والتزود بالمؤونة

تستوجب كل عملية مسافنة لمنتج سفن الصيد الروسية على متن سفن الشحن طلب الحصول على ترخيص مسبق يوجهه قبطان سفينة الصيد الروسية عبر ممثل شركة الإبداع إلى إدارة قطاع الصيد البحري بالمملكة المغربية.

يجب أن يحدد طلب المسافنة مكان الشحن ومكونات وكميات المنتوج المنقوله والمواصفات التقنية للسفينتين المانحة والمتقدمة وكذا وجة المنتجات المصنعة.

تم عمليات مسافنة منتوج الصيد لسفن الصيد وسفن الشحن المرخصة للطرف الروسي، وكذا التزود بالمؤونة داخل ميناء بحري مغربي أو بالمرفا التابع له وذلك بحضور الملاحظين العلميين وسلطات المراقبة المغربية.

يجب إشعار السلطات المغربية المختصة بوقت كاف، بخصوص أي عملية لمسافنة أو التزود بالمؤونة لهذه السفن.

بعد كل عملية مسافنة، يتم إعداد وثيقة، في نسختين، ثبت الكميات المشحونة حسب المنتوج والنوع، تسلم واحدة منها للملاحظ العلمي بعد إمضائهما من طرف قبطان سفينة الصيد الروسية.

لا يمكن للسفن الناقلة أو الممولة، إذا كانت قد تورطت في صيد غير قانوني وغير مصرح به وغير منظم في المنطقة الاقتصادية الخالصة للمغرب أو في منطقة جغرافية تابعة لمنظمة جهوية لتدبير الصيد (ORGPs)، الاستفادة من أي رخصة كيف ما كان نوعها ولاسيما تلك المتعلقة بعمليات المسافنة أو التزود بالمؤونة.

نموذج من تصريح المسافنة مدون في المرفق ٦ من الملحق ١١ للاتفاق.

*
* *

ملحق ٧

التعاون في ميدان البحث العلمي والتكنولوجيا

- ١- طبقاً للمادتين ٢ و ٥ من هذا الاتفاق، يعمل الطرفان على تشجيع الإجراءات الهدافة إلى تطوير المعرفة المتعلقة بتأثير وتقلب النظام البيئي البحري وكذا ديناميكية الثروات البحريّة بهدف حمايتها واستدامتها تدبيها.
- ٢- يدعو الطرفان إلى اتخاذ الإجراءات الحماية من أجل المحافظة على أنواع الأسماك المهددة بالانفراض.
لذا، يعمل الطرفان على تعزيز:
- أ. التعاون الثنائي وتبادل الخبرات والمعلومات العلمية والتقنية الضرورية لمتابعة تطور المخزونات السمكية والوسط والأنظمة البيئية البحريّة.
- ب. إنجاز البرامج والدراسات المختصة، المقررة على مستوى اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة ١٧ من هذا الاتفاق، خاصة فيما يتعلق بتنقلات عوامل البيئة البحريّة وتأثيرها على الإنتاج الأولي وعلى الثروات البحريّة.
- ٣- يقدم الطرف الروسي للطرف المغربي الدعم والمساعدة لتنمية قدراته فيما يتصل بدراسة وتقديم حجم الثروات البحريّة وبيتها وكذا البحث عن مناطق وتقنيات صيد جديدة وتربية الأحياء المائية.
- ٤- طبقاً للمادة ٥ من هذا الاتفاق، ببعث الطرف الروسي سنوياً سفينته روسية للبحث العلمي مع طاقمها والخبراء الروس الضروريين.
- ٥- سيتم سنوياً وضع برنامج للأبحاث العلمية، الذي يكون معتمداً من قبل الطرفين في إطار اللجنة المشتركة.
- ٦- تتجلى كذلك المساعدة الروسية في وضع خبراء رهن الإشارة ، بطلب من الطرف المغربي، عن طريق مشاورات دورية، وكذا في استعمال المعدات العلمية قصد تطوير البرامج والدراسات المختصة المقررة على مستوى اللجنة المشتركة.

* * *

ملحق VI

الإجراءات المتبعة في حالة الحجز

1. الإشعار بالحجز

يخبر الطرف المغربي الطرف الروسي عبر القناة الدبلوماسية، في أجل أربعة وعشرين ((24)) ساعة بكل عملية حجز تتم في منطقة الصيد الأطلسية للمندب لسفينة صيد روسية تعمل في إطار الاتفاق، مع إرسال تقرير مختصر للظروف والأسباب الداعية إلى الحجز.

يتم إخبار الطرف الروسي بسير الإجراءات المتبعة والعقوبات المحتمل تطبيقها.

II. محضر الحجز

يعين على قبطان السفينة الروسية بعد معاينة المحضر المحرر من طرف السلطة المغربية المكلفة بمراقبة الصيد، التوقيع على هذه الوثيقة مع تضمينها للاحظاته إن اقتضى الحال.

لا يؤثر هذا الإمساء على حقوق ووسائل الدفاع التي يمكن أن يستند إليها قبطان سفينة الصيد الروسية ضد المخالفات المتابعة من أجلها.

يجب على قبطان سفينة الصيد الروسية قيادة سفينته إلى الميناء البحري المغربي الذي تحدده السلطة المغربية المسؤولة عن مراقبة البحر.

III. تسوية حالة الحجز

1. طبقاً لمقتضيات ظهير 23 نوفمبر 1973 بمثابة القانون المنظم للصيد البحري، يمكن تسوية المخالفات سواء:

أ- عن طريق المصالحة

يتم تحديد مبلغ الغرامة المطبقة ضمن مجموعة غرامات محددة بين مبلغ أقصى ومبلغ أدنى منصوص عليهما في التشريع المغربي.

ب. عن طريق القضاء

في حالة عدم إمكانية تسوية القضية عن طريق المصالحة، وتم إحالتها على السلطة القضائية المختصة، فإن السلطات المغربية المعنية بالأمر تحدد كفالة مصرفية طبقاً للمادة 110 من ظهير 31 مارس 1919 بمثابة قانون التجارة البحرية. وتندفع هذه الكفالة من طرف مجهز سفينة الصيد الروسية المخالفة في تلك تعينه السلطات المغربية.

2- الكفالة البنكية نهائية وغير قابلة للمراجعة قبل انتهاء الإجراءات القضائية البث في القضية. ويتم رفع اليد عن الكفالة من طرف السلطات المغربية المختصة مباشرة بعد صدور حكم لا يدين القبطان المعنى بالأمر وذلك بعد انتهاء المصاريف المحتملة للمحكمة.

3- كما أنه في حالة الإدانة بغرامة تقل عن الكفالة المودعة، يتم رفع اليد عن المبلغ المتبقى بعد صدور الحكم واقتطاع المصاريف المحتملة للمحكمة.

4- يتم الإفراج عن السفينة مع الترخيص لطاقمها بمعادرة الميناء البحري:

أ. سواء بعد أداء الالتزامات الناتجة عن إجراء الصلح والإدلاء بقسمة التسوية.

ب. سواء بعد إيداع كفالة مصرفية في انتظار انتهاء الإجراءات القضائية والإدلاء بشهادة تثبت إيداع الكفالة.

النسخة مطابقة للأصل النصي
تم إنشاؤها على مدارج مجلس النواب